مسالك وممالك العلوم الشرعيّة في العصر الوسيط الأعلى:
تواصل فقهاء المالكية بين المشرق والمغرب نموذجا[1]

د.عبد الكريم الشبلي
أستاذ التاريخ الإسلامي / تاريخ وسيط
المعهد العالي للعلوم الإنسانية - جامعة جندوبة – وزارة التعليم العالي تونس
chebliabdelkrim@yahoo.com
00216 58656787

مستخلص البحث:
تميّز المغرب الإسلامي بهيمنة المذهب المالكي شرعيّاً واجتماعيا.. وقد تحالفت همّة أو كاريزما فقهائه و"قوّة السلطان" ليشيع في كامل ربوع المغرب والأندلس ويستبدّ بمؤسساته. أسس المالكيّة منظومة مذهبية صارمة تخلّصت من كل منافسيها من الأوزاعية والحنفية والظاهرية والأدارسة والإسماعيلية!! لم يستغني المالكيّة معرفيّا عن مالكيّة المشرق، فنشطت مسالك المعرفة نحو المشرق منذ حياة مالك وطيلة العصر الوسيط، للحج والتحصيل العلمي على أساطين مالكية مكة والمدينة والعراق.. و"تواصلت القيروان وبغداد عبر البعثات وبذل الأموال لشراء وتبادل نفائس الكتب الجديدة.. ولئن تعددت تبريرات هيمنة المذهب المالكي وتمسُّك المغاربة ونفورهم من بقيّة المذاهب.. فردّها القاصي عياض إلى تتلمذ أئمة المذاهب الأخرى على الإمام مالك ثم خرجوا عنه!! في حين أقر ابن حزم الظاهري: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك بن أنس". وفسّرها ابن خلدون بعدّة عوامل ذاتية وموضوعيّة.. فهل يفسّر ذلك صمود مملكة مالكية المغرب واستمرارها إلى اليوم؟

الكلمات المفتاحية : مالكية – فقهاء – مغرب – مشرق

المقدمة:

يتميّز المغرب الإسلامي عبر التاريخ بهيمنة المذهب المالكي وفقهائه شرعيّاً واجتماعيا فضلا عنحضورهم من خلال السياسة الشرعيّة.. ويفسّر البعض ذلك بالتحالف بين تأثير وكاريزما علمائه و"قوّة السلطان"، ليشيع في كامل ربوع المغرب والأندلس ويستبدّ بكل مؤسساته، وأسّس مالكيّة المغاربة منظومة مذهبية صارمة ومتعصّبة لتتخلّص من كل المذاهب المنافسة من الأوزاعية والحنفية والظاهرية ولم يصمد أمامهم الأدارسة والإسماعيلية ودولتهم!! ليستمرّ صمود مملكة المذهب المالكي وعلومه في المغرب إلى اليوم.. فكيف كان تواصل فقهاء المالكية بين المشرق والمغرب ؟

نحاول تحليل هذه الإشكالية وتتبّع مسالك وممالك المذهب المالكي على ثلاثة مستويات:

- ✓ المذهبية والذب عن المذهب
- ✓ مسالك التواصل بين المالكية
- ✓ مناهج التعلم المذهبي

1- المذهبية أو الذب عن مملكة المذهب:

في مرحلة التأسيس الفقه ونشوء المذاهب الفقهية كان كل مجتهد فقيه يمثل مدرسة جامعة تفاوتت مكانتهم بل قل حظوظهم.. وربما يصدق ذلك على أتباع المذهب وتنافسه مع بقية المذاهب، لتتشكّل تدريجيا مملكة وحتى ممالك داخل المذهب ومقابل بقية المذاهب.. ونذكر هنا مثال الليث بن سعد بن

عبد الرحمن بن عقبة الفهمي القلقشندي (ت175ه) ليُقارن بمالك بن أنس(ت179ه) فتتضح لنا رفعة منزلته وسعة علمه وربّما صعوبة الظرفيّة أو الحيثيات التاريخية التي حفّت به.. فالحافظ الليث بن سعد أحد أبرز المعاصرين لمالك وُلد في مصر، لأسرة أصلها فارسي من أصبهان. ويعدّ فقيه ومحدث أهل مصر ورئيسها في زمانه، وصاحب أحد المذاهب الإسلامية المندثرة. قال فيه ابن وهب تلميذ مالك: "لولا مالك والليث لضلّ الناس". أصبح متولي مصر وقاضيها وناظرها، من تحت أوامره ويرجعون إلى رأيه ومشورته.. خاصة وقد أراد المنصور أن ينوب له على الإقليم فاستعفى من ذلك[2].
وقال الشافعي:" الليث بن سعد أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به". وقال الشافعي: الليث بن سعد أتبع للأثر من مالك بن أنس. وقال الحافظ أبو نعيم: "كان الليث فقيه مصر ومحدثها ومحتشمها ورئيسها ومن يفتخر بوجوده الإقليم.. وقد أراده المنصور أن ينوب عنه على الإقليم فاستعفى من ذلك" متعلّلا بأنّه من الموالي!! مع أنّ الليث كان قد استقل بالفتوى في زمانه، وكان كبير الديار المصرية ورئيسها وأمير من بها في عصره، بحيث كان القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته[3]. روى ابن عبد البر بسنده إلى عبد الله بن غانم عن الليث بن سعد أنه قال: "أحصيتُ على مالك بن أنس سبعين مسألةً، كلُّها مخالفةٌ لسنَّة النبي 9، مما قال مالك فيها برأيه، قال: ولقد كتبتُ إليه في ذلك". ولكنّه لم يجبه عنها!![4]

فما هي عوامل/ مسالك انتشار المذهب المالكي دون غيره!؟

لئن تعددت تبريرات هيمنة المذهب المالكي وتمسّك المغاربة وربّما نفورهم من بقيّة المذاهب.. فردّها القاضي عياض إلى تتلمذ أئمة المذاهب الأخرى على الإمام مالك ثم خرجوا عنه!! لكن في مقارنة لافتة أقرّ ابن حزم الظاهري: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة.. ومذهب مالك بن أنس". تؤكّد الروايات مثلا لقاء مالك بعض الأندلسيين وسؤالهم عن سيرة ملك الأندلس، فوصف له سيرته، فأعجبت مالكا فقال لذلك المخبر: نسأل الله تعالى أن يزيّن حرمنا بمثله. فنميت المسألة إلى ملك الأندلس، مع ما علم من جلالة مالك ودينه، فحمل الناس على مذهبه، وترك مذهب الأوزاعي الذي دخل الأندلس مع جند الشام ودعّمه الأمويون قبل انتصاب حكمهم[5].. وذهب المقري والقاضي عياض إلى أن الموصوف هو الخليفة هشام بن عبد الرحمن، والواصف هو زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون تلميذ مالك. وقد حمل أميرُ الأندلس الناسَ جميعا على التزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، فالتزم الناس بالأندلس من يومئذ هذا المذهب، وحموه بالسيف عن غيره جملة. وأصدر الحكم المستنصر منشورا ألزم به الأندلسيين تقليد المذهب المالكي وحده، جاء فيه: "وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله..". وقيل أن الفقهاء بالمغرب والأندلس، كانوا يبايعون الأمراء على كتاب الله وسنة رسول الله9، ومذهب مالك، كما اشترط ذلك صراحة الفقيه إسحاق السبائي!![6]. وذكر ابن حيان أن سبب كثرة قضاة الأمير عبد الرحمن بن الحكم وكثرة توليته وعزله لهم، اتّباعه فيهم رضا كبير الفقهاء المشاورين، الأثير عنده، يحيى بن يحيى الليثي، "إذ كان لا يزال يشير عليه بقاض، فيوليه عبد الرحمن مقتصرا فيه على رأيه، فإذا أنكر عليه يحيى شيئا رفعه إلى الأمير فلا يؤخّر عزله، ولا يحيد عن مشورته، وكان يحيى الذي يولي مكانه".. وأكّد ابن حيان: "وغلب يحيى بن يحيى جميعهم" أي دون جميع الفقهاء، على رأي الأمير عبد الرحمان، وألوى بإيثاره، فصار يلتزم من إعظامه وتكريمه وتنفيذ أموره ما يلتزم الولد لأبيه، فلا يستقضي قاضيا، ولا يعقد عقدا ولا يمضي في الديانة أمرا، إلا عن رأيه وبعد مشورته..
ومما يؤيد انتشار المذهب المالكي بقوة السلطان، إشارات واضحة لابن حزم وابن حيان والقاضي عياض وغيرهم إلى أن المذهب انتشر بقوة السلطان وبالسيف جملة، وقال القاضي ابن العربي: "نفذ

إلى هذه البلاد بعض الأموية، فألفى هنا عصبية فثاروا به، وأظهر الحق وقال: أحمي السنة، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة، ولا قراءة إلا قراءتهم، فألزموا الناس العمل بمذهب مالك، والقراءة على رواية نافع، ولم يمكنهم من النظر والتخيير في مقتضى الأدلة متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة"[7].

والظاهر أن تأسيس المدرسة المالكية بالأندلس، كان على يد تلاميذ وخاصة مالك زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون ثم تلاه تلميذه يحيى بن يحيى الليثي القرطبي(ت234) عالم الأندلس وفقيهها سمع من مالك وابن القاسم يقول في أستاذه زياد: "زياد أول من أدخل إلى الأندلس علم السنن، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام[8]. كما يُنسب إلى إدريس بن إدريس (ت213) إرساء أصول المذهب المالكي في المغرب الأقصى، على اعتبار أنه كان مالكي المذهب يحفظ الموطأ ويستوعبه.. وأسند منصب القضاء الأول لعامر بن محمد بن سعيد القيسي الأندلسي، تلميذ الإمام مالك وسفيان الثوري، ولما قدم المغرب سمع منه إدريس وغيره من الفقهاء ما رواه "مالك"، فكان "عامر" بذلك أول من أدخل الموطأ إلى المغرب الأقصى[9].وأوضح مؤشّر تعليل مالك تأليفه للموطأ بقوله: "لقيني أبو جعفر المنصور (يعني في الحج) فقال: إنه لم يبق للناس عالم غيري وغيرك. فأما أنا فقد شُغلت بالسياسة، وأما أنت فضع للناس كتابا في السنة والفقه تجنب فيه رخص ابن عباس وتشديدات ابن عمر وشواذ ابن مسعود، ووطئه توطيئا. قال مالك، فعلّمني كيفية التأليف!!" [10]. وقيل أنّ المنصور طلب من مالك: "ضع للناس كتابا أحملهم عليه"، وألحّ عليه: "ضعه فما أحد اليوم أعلم منك". فقال مالك: "إن الناس تفرقوا في البلاد فأفتى كل مِصرٍ بما رأى: فلأهل المدينة قول، ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم. فقال المنصور: أما أهل العراقِ فلا أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً. فالعلم علم أهل المدينة. فقال مالك: إن أهل العراق لا يرضون عِلْمَنَا. فقال المنصور: يُضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط" فصنّف مالك كتابه الموطّأ[11]. ونقل أبو بكر الصنعاني: أتينا مالك بن أنس فحدثنا ربيعة الرأي (أستاذ مالك ومعلمه) فكنا نستزيده، فقال لنا ذات يوم: ما تصنعون بربيعة وهو نائم في ذاك الطاق؟ فأتينا ربيعة، فقلنا: كيف يُحْظَى بِكَ مالِكُ، ولم تُحظَ أنت بنفسك؟ فقال: "أما علمتم أن مثقالاً من دولة، خيرٌ من حِمل علم!!" [12].وقال المنصور لمالك: "إن رابك ريبٌ من عامل المدينة أو مكة أو عمال الحجاز في ذاتك أو ذات غيرك، أو سوء أو شرّ بالرعية، فاكتب إلي أنزل بهم ما يستحقونه". فاستمر تعظيم مالك أواخر حكم الخليفة المنصور، وفي عهد الخليفة المهدي والرشيد أصبح لمالك سلطة تنفيذية يستطيع ضرب وسجن من يشاء وكان مالك يعمل جولات تفقدية في السجون ويصدر الأوامر بالضرب والقطع والصلب.. وأفتى بجواز ضرب المتَّهم، فلقي أثر تلك الفتوى الاستحسان لدى الخلفاء العباسيين، وعُرف ذلك فيما بعد بالمصالح المرسلة في الفقه المالكي[13].

ويتبيّن للمؤرّخ المنصف دور همّة أو كاريزما علمائه و"قوّة السلطان" ليشيع في كامل ربوع المغرب والأندلس ويستبدّ بكل مؤسساته، وأسس المغاربة المالكيّة منظومة مذهبية صارمة ومتعصّبة تخلّصت من كل منافسيها من المذاهب: الأوزاعية والحنفية والظاهرية ولم يصمد أمامهم حتّى الأدارسة والإسماعيلية ودولتهم!! قال ابن حزم: مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة بالمشرق، لمّا ولي أبو يوسف القضاء كانت القُضاة من قِبَلِهِ من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية. فكان لا يولّي إلّا أصحابه والمنتسبين لمذهبه. ومذهب مالك عندنا بالأندلس فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاة. وكان لا يلي قاضٍ في أقطار بلاد الأندلس، إلا بمشورته واختياره. ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه! والناس سُرّاعٌ إلى الدنيا. فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به.. وكذلك جرى الأمر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر"[14]. وساهم ذلك في انتشار مذهب مالك واتساع دائرته، خاصة في بلاد

المغرب حيث لم يكن له منافس. فكان الناس يأتون من إفريقيا للحج، فلا يجدون فقيهاً تجيز له الدولة الفتوى إلا مالكاً فأخذوا مذهبه. وكان مالك يثني عليهم ويقول: إنَّ أهل الأمن والذكاء والعقول من أهل الأمصار ثلاثة: المدينة ثم الكوفة ثم القيروان. ولما جاءه كتاب ابن غانم يوصيه بعبد الله بن أبي حسان اليحصبي أكرمه حتى قال عبد الله: لم أزل عنده مكرَّما، فكان لسلوكه هذا الأثر الحسن في نفوس المغاربة. ومما ساعد على نمو هذه العلاقة شيوع الحديث المنسوب للنبيﷺ: "يُوشِكُ أَن يَضرِبَ النَّاسُ أَكبَادَ الإِبِلِ يَطلُبُونَ العِلمَ فَلاَ يَجِدُونَ أَحَداً أَعلَمَ مِن عَالِمِ المَدِينَةِ"، وذهب المالكيّة أن مالكا بن أنس هو المقصود بالحديث، وأنّها الحجة الشرعية الدالة على شرعيّته وعلمه. مع أنّ المالكيّة أو مدارس المذهب وحتّى المنهج المالكي تشكّل بعد وفاة مالك، وكان الدور المحوري لتلاميذه وخاصة المغاربة والمصريين في تبلور ملامح المذهب ومنهجه الاستنباطي وأصوله.. كما اعتبر ابن تيمية الحنبلي فيما بعد أن مالكاً أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم بذلك منه[15]. وذكر الذهبي عن ابن وهب أنّ ابن القاسم قال لمالك: "ليس بعد أهل المدينة أحد أعلم بالبيوع من أهل مصر". فقال مالك: من أين علموا ذلك؟. قال: منك يا أبا عبد الله. فقال: ما أعلَمُها أنا، فكيف يعلمونها بي؟!"[16]. وقال ابن وهب: حججت سنة ثمان وأربعين ومئة وصائح يصيح: لا يفتي الناس إلاّ مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة (الماجشون). في حين فسّرها ابن خلدون المالكي بعدّة عوامل ذاتية وموضوعيّة.. فقال: وأما مالك رحمه الله تعالى، فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم (كالبصرة وبعض أطراف الجزيرة). إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق. ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة يومئذ. وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه، دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته[17]. رغم دور التواصل العلمي في تطور المذهب فقد اتّسمت "المدارس المالكية" في دور التأسيس بمنحًى انفرادياً فيما اعتمدته من الروايات والسماعات عن مالك، ومنهجها في الاجتهاد والبحث، لكن هذا الاتجاه "الانفرادي" انتكس تدريجياً ليضمحلّ نتيجة للاتصالات العلمية القوية بين علماء هذه الفروع وتلاميذها. وأثمرت الاتصالات تأثراً وتأثيراً متبادلاً بين فروع المذهب ومدارسه، ظهرت نتائجه في قواعد الترجيح التي تبناها علماء المذهب في فروعه المختلفة، كما ظهرت في مناهج البحث والتأليف، والكتب التي تداولها العلماء واعتمدوها.

2- مسالك التواصل والتفاعل بين المدارس المالكية

انتشر المذهب المالكي وملأ وغلب في أنحاء العالم الإسلامي في جغرافية أو مملكة فقهية واسعة امتدّت من بلاد إفريقية والمغرب والأندلس إلى كثير من بلاد مصر وبعض الشام والسودان واليمن والحجاز.. "وظهر ببغداد ظهورًا كثيرًا وضعف بها بعد أربعمائة سنة، وضعف بالبصرة بعد خمسمائة سنة، وغلب على بلاد خراسان على قزوين وأبهر وظهر بنيسابور، وكان بها أئمة ومدرسون.."[18]. يخفي هذا الوصف تباينا كبيرا في الأهميّة والتأثير بين مصر وآخر لعدّة اعتبارات.. إذ قامت في رحاب المذهب المالكي خمس مدارس تختلف عن بعضها اختلافا يسيرا، حسب اجتهادات فقهائها.

المدرسة المالكية **المصرية**: فقهاؤها من أهمّ تلاميذ مالك الذين ساهموا في نشر مذهبه. تزعمها عبد الرحمن بن القاسم العتقي (ت191ه) تلميذ الإمام مالك وكان له دور رئيسي في تدوين مذهبه، وعبد الله بن وهب الذي لازم مالكًا عشرين سنة، ونشر فقهه في مصر. وأشهب بن عبد العزيز العامري وله مدونة روى فيها فقه مالك تسمى "مدونة أشهب".

مدرسة **القيروان**، التي تزعمها علي بن زياد تلميذ الإمام مالك وأوّل من أدخل الموطّأ، وسحنون (ت240هـ) الذي راسل مالكًا وسمع من ابن القاسم، وصنف المدونة المشهورة في فقه مالك. وعبد الله بن الماجشون الذي قرّبه مالك[19]. مع أنّ أسد بن الفرات الذي سافر إلى المشرق فسمع من مالك موطأه ثم اختار مذهب أبي حنيفة، وكان له دور تأسيسي في طرح المسائل على ابن القاسم وتدوين مدوّنته التي عرفت بالمختلطة والمدوّدة..مدرسة **قرطبة** التي ترأسها يحيى بن يحيى الليثي المصمودي الأندلسي الطنجي (ت234هـ) تلميذ الإمام مالك بن أنس وراوي موطئه، وعبد الملك بن حبيب الذي أخذ عن كثير من أصحاب مالك وعاد إلى الأندلس فقيهًا محدثًا[20].

والمدرسة المالكية **العراقية** التي تزعمها عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي (ت221) تلميذ الإمام مالك وراو موطئه. والقاضي إسماعيل بن حماد من أصحاب مالك الذي تولى القضاء ببغداد مدة تزيد على ثلاثين سنة، وكان هو المؤسس الحقيقي للمدرسة المالكية ببغداد، وصاحب كتاب "المبسوط" الذي ذاع صيته في العراق وخارجها. روى عن الليث والدراوردي، وروى عن مالك كثيراً. كان يجلس على يمين مالك، من أثبت الناس في مالك[21]. وابن المعذل: "أحمد بن المعذل من أصحاب عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن مسلمة من العلماء الفصحاء النظار تفقّه بمذهب مالك، كان أهل البصرة يسمونه لفقهه ونسكه "الراهب"، لم يكن بالعراق أرفع منه، ولا أعلى درجة، ولا أبصر بمذاهب أهل الحجاز، وعنه أخذ إسماعيل بن إسحاق، وسليمان بن بلال أبو أيوب، من الطبقة التي صار إليها الفقه بالمدينة بعد طبقة مالك، وشرك مالكاً في كثير من رجاله وكان من أجل أصحابه وأخصهم به، ولي القضاء ببغداد إلى حين وفاته وصلى عليه هارون الرشيد[22].

خامسا مدرسة **فاس** الإدريسية المالكية[23].نبغ العلماء في مذهب مالك، وكثرت مؤلفاتهم، واختلفت ترجيحاتهم وتفريعاتهم وتخريجاتهم، وانطبعت بطابع البيئة العلمية التي نشأوا بين أحضانها، والمجتمع الذي عاشوا فيه، فألف علماء العراق ومصر والمغرب والأندلس، وفرَّعوا ورجحوا.. فزخر المذهب بكثير من المؤلفات المستوعبة للترجيحات، والتفريعات، منها الصحيح المقبول والضعيف المتروك.

معرفيّا لم يستغني مالكيّة المغرب عن مالكيّة المشرق، فنشطت مسالك المعرفة والمناظرة نحو المشرق طيلة العصر الوسيط ومنذ حياة مالك بن أنس، وشدّ مالكية المغرب الرّحال إلى مكة والمدينة والعراق للحج والتحصيل العلمي على أساطين مالكية المشرق.. و"اتصلت القيروان ببغداد عن طريق إرسال البعثات بالأموال إلى بغداد بغية شراء نفائس الكتب الموجودة.."، واستفادت من مالكيتها وخاصة القاضي عبد الوهاب البغدادي.. وكان الأصل يقتضي أن لا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي، كما تصح الأحاديث عند المجتهد. لأنه نقل لدين الله في الوصفين، وغير هذا كان ينبغي أن يحرم، غير أن الناس توسعوا في هذا العصر فصاروا يفتون من كتب يطالعونها من غير رواية"[24]. وقف علماء المالكية موقفاً صارماً من التساهل في اعتماد الآراء والكتب التي يؤخذ منها المذهب وصرحوا بأنه ينبغي أن ننهل الآراء الفقهية من الكتب المعتمدة عند علماء المذهب صحة ووثوقاً بمؤلفيها، وبنسبتها إلى ذلك المؤلف. بلغ من حرص علماء المالكية على الاعتماد على الكتب الصحيحة الموثوق بها أن الشاطبي (ت790هـ) كان لا يأخذ الفقه إلا من كتب الأقدمين، ولا يرى لأحد أن ينظر في الكتب المتأخرة[25]. وقرر هذا في مقدمة كتابه الموافقات، وقال:" ما ذكرت لكم من عدم اعتمادي على التآليف المتأخرة، فلم يكن ذلك مني بحمد الله محض رأيي، ولكني اعتمدت بسبب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع كتب المتأخرين، وأعني بالمتأخرين كابن بشير وابن شاس..[26] امتاز مالكية العراق عن غيرهم من علماء المدارس المالكية الأخرى بالاحتكاك والاطلاع على نتاج ومؤلفات وكتب المذاهب الأخرى والاقتباس

من طرقها وأساليبها، ونشر قواعد المذهب على غرار الأصوليين الأحناف والشافعية، ودرسوا المذهب دراسة مقارنة بالمذاهب الأخرى، وبرز ذلك فيما خلفوه من تراث فقهي، ظل تأثيره المنهجي في الابتكار والتأليف متوارثاً لدى علماء المالكية الآخرين، وبلغت الحركة العلمية ذروتها مع القاضي إسماعيل بن إسحاق صاحب كتاب المبسوط، والقاضي عبد الوهاب، الذي تنوعت مؤلفاته لتؤصّل القواعد التي يدور عليها الفقه، وتندرج تحتها جميع مسائله وخاصة كتابيه المعونة والإشراف، حيث اهتم بالاستدلال والتعليل، وتحليل النصوص الدينية، وتوجيهها، وإقامة الأقيسة العقلية. ظل الاعتماد على روايات ابن عبد الحكم وأقواله حتى جاءت الأسدية ثم المدونة، لتأخذ مكانة المرجعيّة في اجتهادات البغداديين وزاحمت مختصرات ابن عبد الحكم إلى أن قام القاضي عبد الوهاب البغدادي بترجيح المدونة على غيرها. لتتّفق المدرسة البغدادية مع بقيّة المدارس المالكية الأخرى (المصرية، والإفريقية، والأندلسية) في اعتماد ابن القاسم مرجعاً لأقوال مالك.أثرت المدرسة المصرية في العراقية من خلال مؤلفات ابن عبد الحكم المصري، فقد روى أبو بكر الأبهري العراقي سماع ابن عبد الحكم وقرأ مختصره خمسمائة مرة والأسدية خمسا وسبعين مرة[27]. فبماذا تميّز منهج المالكية ومعيار تمحيص الكتب المذهبية؟ شهدت ‘‘المدارس المالكية’’ في دور التأسيس منحنى انفرادياً نوعاً ما فيما اعتمدته من الروايات والسماعات عن مالك، وفي منهجها في الدراسة والبحث، ثم تراجع هذا الاتجاه ’’الانفرادي’’ نتيجة التواصل والاتصالات العلمية بين علماء هذه الفروع وتلاميذها، وما أنتجته من التأثر والتأثير المتبادل بين فروع المذهب ومدارسه، وظهرت نتائجه في قواعد الترجيح التي تبناها علماء المذهب في فروعه المختلفة، كما ظهرت في مناهج البحث والتأليف، والكتب التي تداولها العلماء واعتمدوها. كما تطورت مسالك المعرفة المالكيّة من عصر مالك إلى مرحلة تلاميذه[28]، قال الخشني: ‘‘كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس، لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلاً كلهم لقي مالكًا وسمع منه، وإن كان الفقه والفتيا في قليل منهم’’. وذهب القاضي عياض في مداركه أنّ دخول المذهب المالكي مع تلاميذ مالك علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد وبعدهم أسد بن الفرات.. ورأى محمد مخلوف أنّ الغالب على أهل المغرب مذهب الكوفيين، الى أن دخل علي بن زياد التونسي بمذهب مالك، فأخذه الكثير من الناس، ولم يزل ينتشر بإفريقيا إلى أن جاء سحنون ففضّ حِلَق المخالفين وانتشر وغلب المذهب بعده في أقطار المغرب[29].وقد سبقه أسد بن الفرات (ت204هـ) وارتحل من إفريقية فكتب عن أصحاب أبي حنيفة، ثم انتقل إلى مذهب مالك، فسمع من ابن القاسم المصري ودوّن ‘‘الأسدية’’ في سائر أبواب الفقه، وقد دمج وخلط بين المذهبين. وجاء إلى القيروان بكتابه، فأخذ هذا الكتاب القاضي سحنون، وعارض مسائله على ابن القاسم، فتغيرت عدة أجوبة. فكتب سحنون ‘‘المدونة’’، وقد اختلطت فيها الكثير من المسائل، فسماها الناس ‘‘المختلطة’’ [30]. وعكف أهل الأندلس على ‘‘الواضحة’’ و’’العتبية’’، ثم هجروا ‘‘الواضحة’’. أما أهل القيروان فاعتمدوا على ‘‘المدونة المختلطة’’ [31]. ساهم كثرة الراحلين الأندلسيين للحجاز قصد أداء فريضة الحج، ومساندة السلطان للمذهب المالكي، لما قيل أن الأمير هشام بن عبد الرحمن نقل إليه بعض الأندلسيين ثناء وإعجاب مالك بن أنس به ومدحه له بقوله: نسأل الله أن يزيّن حرمنا بملككم[32]. تبنت مالكية المغرب والأندلس رأى ابن القاسم وتعصّبت له، وتلقّفت وجمعت مروياته لسماعات مالك أياً كانت المدرسة التي ترويه أو تعتمده. فساد مذهب مالك بن أنس في الأندلس منذ أيام الأمير هشام بن عبد الرحمن، وقد انتقلت الفتوى من المذهب الأوزاعي (ت163ه)[33] إلى رأي مالك بن أنس، وانتشر علمه ورأيه في قرطبة والأندلس جميعاً، وأعلن الخليفة الحكم: ‘‘من خالف مذهب مالك في الفتوى، وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد اختبرت فوجدت مذهب

مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا في من تقلد مذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس بهذا، ولينهوا الناس أشد النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة". حتى قيل في أهل الأندلس أنهم لا يعرفون سوى كتاب الله وموطأ مالك بن أنس وأنّهم لا يولّون حاكما إلا بشرط الحكم وفق مذهب ابن القاسم[34]. وسقط إلى الأمير الحكم كتاب من رأي مالك ابتداه بعض أصحاب إسماعيل القاضي من المدرسة العراقية أعجبه بسطه، وحرص الحكم على إكمال الفائدة به، فذاكر به قاضيه ابن السليم وسأله: هل عندك من يكمله على الرغبة؟ فرشح ابن السليم الفقهيين: أبا بكر المعيطي القرشي وأحمد بن عبد الملك الإشبيلي، الشهير بأبان المكوى فانتدبهما الحكم لهذه المهمة، و "مكنهما من الأسمعة، وما جانسها، فاقتدرا منها على ما أراداه، وألّفا كتاب الاستيعاب الكبير، في مائة جزء، بلغا فيه النهاية". وبوّبه وقرّره ديواناً جامعاً لقول مالك لا يشاركه فيه قول أحد من أصحابه باختلاف الرواية عنه وذكر من رواها[35]. وهذا مؤشّر على تراجع المنحى الانفرادي في السماعات المعتمدة وتبلور النهج المذهبي في المدرسة الأندلسية، وعلى التأثير المتبادل بين المدارس المالكية في تدوين المرويات والسماعات، فنجد إمام المدرسة القيروانية ابن أبي زيد (مالك الصغير) صنّف الرسالة ولمّا فرغ من تأليفها كتب منها نسختين وبعث بواحدة منها إلى أبي بكر الأبهري، إمام المالكية ببغداد، فأظهر الفرح بها، وأشاع خبرها بين الناس وأثنى عليها وعلى مؤلفها، وأمر ببيعها ليحسن بثمنها إلى الواصل بها، فبيعت بمائتي دينار دراهم. فقال: لا تباع إلا وزناً بوزن، ففعل ذلك، فجاء وزنها ثلاثمائة دينار، ونيفاً". تجاوز الاهتمام بهذا الكتاب التقدير المادي، وعكفوا على تأليف الشروح والمختصرات عليه.. واستمر اهتمام المدرسة العراقية بكتب ابن أبي زيد، من خلال شرح القاضي عبد الوهاب لكتابين من مؤلفاته: الرسالة ثم المختصر، وسمّى شرحه للأخير "الممهّد في شرح مختصر أبي محمد".قابل هذا الاهتمام بمؤلفات زعيم المدرسة القيروانية اهتمام مماثل وحرص ابن أبي زيد على إجازة أبي بكر الأبهري، وكان كتب إليه يستجيزه، ويراسله بالأسئلة والاستفتاءات التي ضمّنها ابن أبي زيد في كتابه النوادر والزيادات[36]. أمّا في البصرة فكان عبد الرحمن بن مَهْدي بن حسان العنبري (ت198هـ) أولَ مَن أظهر رأيَ مالك ونشر مذهبه بالبصرة، وكان عالما بالحديث سمع مالكاً وشعبة وغيرهما، وقيل أنّه احتجم ومسح الحجامة ودخل المسجد فصلى ولم يتوضأ، فاشتد ذلك على الناس، وثبت على أمره! ولما بلغه خبر ورود الشافعي على بغداد، كتب إليه يشكو ما هو فيه، فوضع له كتاب الرسالة وبعثه إليه فَسُرّ به سروراً شديداً[37].

3- مناهج التعلّم في ممالك المذهب المالكي

برز دور تلاميذ مالك من أهل المغرب، ممن أخذوا عنه مباشرة، وعادوا لنشر علمه وفقهه بين الناس، وساهموا شرعيّاً واجتماعيا فضلا عن حضورهم في السياسة الشرعيّة.. وتولّوا وظائف التدريس والفتيا والصلاة والقضاء والشورى، وفي مقدمة هؤلاء: علي بن زياد التونسي وزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت204هـ) الذي جزم الحميدي والقاضي عياض أنه أوّل من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، إلى أن أخذ أمير الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعا بالتزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة. وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس (ت199هـ) وأبو عبد الله محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل (ت198هـ) ويحيى بن يحيى الليثي (ت234ه) وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي (ت212ه)[38].وحرص هؤلاء الراحلون على نشر علم مالك وفقهه ومناقبه وسعة علمه.. ليعظم صيته بالأندلس، ويأخذ بعض الخلفاء بمذهبه، ويأمرون الناس باتباعه، ويحصروا القضاء

والفتيا عليه، كما هو الشأن بالنسبة للخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمن بن معاوية في الأندلس، وإدريس بن إدريس في المغرب الأقصى، والمعز بن باديس في تونس[39].

تبلورت مرجعية المذهب المالكي تدريجيا، فبرزت أمهات الكتب الأربعة:

1- **مدونة سحنون** (240هـ): أولى أمهات الفقه المالكي مصرية - قيروانية. وهي صيغة المنقحة للأسدية أو مدونة أسد بن الفرات، فهي سماع سحنون عن ابن القاسم. ولكنّها حملت منهج أسد الذي صاغ منهجا فقهيا جديدا يمزج بين منهج العراقيين الفرضي والمنهج الحجاز الأثري.

2- **الواضحة** ثاني أمهات الفقه المالكي لعبد الملك بن حبيب السّلمي الأندلسي (ت238ه) كان من المناصرين لمنهج ابن الماجشون، ومنهجه في الواضحة أنه يأتي بالترجمة ويورد أحاديث بسنده ثم يتكلم عقب الحديث بشرح الغريب وفقه الحديث. كما تميزت الواضحة بعرضها للخلاف المذهبي وأقوال الفقهاء المالكية. ويعتبر ابن حبيب أشهر الممثلين للخط المدني في بيئة أندلسية ذات توجه مصري.

3- **العتبية** أو المستخرجة من الأسمعة: ثالثة الأمهات أندلسية. لمحمد بن أحمد العتبي (ت255)هـ، وهي حصر شامل لمعلومات فقهية يرجع معظمها لابن القاسم العتقي عن مالك بن أنس، وهي برواية من جاؤوا بعده مباشرة ، كما تحتوي على آراء تلاميذ مالك وقد اختُلف فيها قبولا ورفضا بين المالكية لإكثار صاحبها من المسائل الشاذة والغريبة والروايات المطروحة. ولولا ابن رشد لما بقي للعتبية مجال في الساحة العلمية ، ذلك أنه قام بعملية نقدية في كتابه "البيان والتحصيل".

4- **الموازية** : لمحمد بن إبراهيم المعروف بابن المواز المصري (269هـ). رابع الأمهات وأشهر كتاب فقهي في القرن الرابع الهجري في شمال إفريقيا، اتجهت إلى تأسيس فروع أصحاب المذهب على أصولهم، وهو منهج لم يُسبق إليه إذ كان الغالب جمع الروايات فقط.

ويضيفون إلى الأمهات مدونات أقل إشعاعا وتأثيرا في المذهب:

- المختلطة : وهي مدونة أسد بن الفرات قبل تحقيق ومراجعة سحنون.
- المجموعة : خامسة الدواوين لابن عبدوس من أصحاب سحنون. وهي تونسية / قيروانية
- المبسوط : سادس الدواوين، ومنه تعرف طريقة العراقيين في التأليف والفقه، أفاد منها الباجي وابن أبي زيد في النوادر. وهو عراقي التأليف والمنهج. على أن المدرسة العراقية اعتمدت كتبا أخرى واهتمت بها بالغ الاهتمام وأهمها مختصرات ابن عبد الحكم وتعتبر مقدّمة عند العراقيين إلى جانب الموطأ في الاجتهاد والترجيح.

مقابل ذلك روي الموطأ بروايات متعددة تزيد على الثلاثين لكثرة تلاميذ الإمام، وأكبرها رواية القعنبي. لكن اشتهرت بين المالكية رواية يحيى بن يحيى الليثي وبين الحنفية رواية محمد بن الحسن الشيباني[40]. وأضحى قول ابن القاسم مقدما في المدرسة الأندلسية ويحكم به في محاكم قرطبة، بل ما خالفوا رأي ابن القاسم إلا في ثماني عشرة مسألة فقط ، مخالفين رأي مالك في أربع مسائل فقط[41].

الخلاصة:

ساهمت عدّة عوامل في ظهور المذهب المالكي على غيره من المذاهب لينتشر ويشيع في المغرب، رغم تقلص نفوذه في المشرق. ومن الباحثين من يرجعه إلى قوة السلطان ومنهم من يرده إلى شخصية صاحب المذهب القوية، وردّه ابن خلدون إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة والأندلسيين لتشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب.. مع اقتصار رحلة الأندلسيين والمغاربة إلى الحجاز غالبا على الحج.. ولكن الأقرب إلى الواقع ما ذكره ابن حزم الظاهري[42]: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله،

فكان لا يولي قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال أفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به، على أن يحيى لم يل قضاء قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائد في جلالته عندهم وداعيا، وداعيا إلى قبول رأيه لديهم".

الهوامش:

[1] قدّم البحث ضمن مؤتمر الجامعة المستنصرية الافتراضي للعلوم الاجتماعية:" التبادل المعرفي عنوان الارتقاء الحضاري .. مشرقا ومغربا".

[2] . الذهبي، **سير اعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، ج8 ص137-138.

[3] . ابن سعد، الطبقات، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7 ص436.

[4] . ابن عبد البر، **جامع بيان العلم**، ج2 ص142. الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي، التاريخ والمعرفة، ج1 ص687.

[5] نفح الطيب 3|239. السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد عثمان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010. ج1، ص113. عبد السلام محمد أبو سعد: رحلة الفقه في الأندلس، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع19، طرابلس، ليبيا، 2002. ص76.

[6] . القاضي عياض، **المدارك**،

[7] . ابن العربي، العواصم من القواصم، بتحقيق عمار طالبي، ج 2، ص490.

[8] القاضي عياض، ترتيب المدارك، 1/ 26 - 27. محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 91/1. محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، دار الغرب الإسلامي ص 218. الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص127.

[9] الكتاني، الأزهار العاطرة، ص 130. ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 13، طبعة فاس 1309هـ. ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج1، ص 34. الناصري، الاستقصاء، 1: 163.

[10] . تنوير الحوالك ص 9. تكررت الروايات الداعمة له وخاصة مقولة: " لا يفتى ومالك في المدينة. القاضي عياض، ترتيب المدارك 1/ 78.

[11] . ترتيب المدارك، 30، 192.

[12] . أبو إسحاق، طبقات الفقهاء، ص54. تاريخ بغداد، 8|424.

[13] . الزاوي، **مناقب مالك**، ص30. أمين الخولي، **مالك بن أنس**، ص139.

[14] . جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي ط: دار الغرب الإسلامي ص 383 ونفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب المؤلف: أحمد بن محمد المقري التلمساني ط: دار صادر 2 / 10

[15] . مجموع الفتاوى ابن تيمية 20/ 320. محمد مخلوف، شجرة النور الزكية 1/ 81.

[16] . سير أعلام النبلاء 8|76. القاضي عياض، ترتيب المدارك 1/ 78.

[17] . **المقدمة**، طبعة دار القلم، ص449.

[18] العبارة من الذهبي والقاضي عياض الذهبي، سير أعلام النبلاء، 92/8. القاضي عياض ، ترتيب المدارك، 65/1.

[19] القطان، مناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، مكتبة وهبة، ط5. 2001. ص353.

[20] القاضي عياض، ترتيب المدارك، 65/1.
[21] . قال فيه مالك: ‘‘قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه". ترتيب المدارك، ج3 ص198 – 201. الانتقاء، ص 61-62.
[22] . ترتيب المدارك، ج3 ص30-32.
[23] عبد الهادي أحمد الحسين، مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي 595/554، الطبعة الأولى 1982. 1: 132.
[24] . الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص261-262. ابن فرحون، إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج1 ص55. المعيار، ج10 ص42. عليش محمد أحمد، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ج1 ص58-59، 86-87.
[25] . أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي فقيه مجتهد أصولي محدث مفسر بارع في العلوم، من العلماء المحققين وأكابر الأئمة المفتين، له استنباطات جليلة، وله كتاب الموافقات. التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 46-49. المجاري، برنامج المجاري، ص116-122. الشاطبي، الفتاوى، جمع وتحقيق محمد أبو الأجفان، (مقدمة التحقيق).
[26] . الشاطبي، الموافقات، ج1 ص97. الديباج المذهب، ج1 ص443. السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1 ص454.
[27] . ترتيب المدارك، 6/ 186.
[28] محمد حجي نظرات في فقه النوازل، ص24.
[29] محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 635/1
[30] . ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص19. الذهبي، تاريخ الإسلام.
[31] . مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، 36. خليل إبراهيم، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، 111.
[32] . الحميدي، جذوة المقتبس، ص:218.
[33] ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص131. ابن حارث الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، ص100-101.
[34] نقله المقري في عن رسالة إسماعيل الشقندي في "فضل الأندلس" نفح الطيب، 202|4. مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1418هـ/1997م. عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي. د خليل إبراهيم، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص: 111.
[35] مضى للمؤلف منه مقدار أجزاء أو نحوها، واخترمته المنية عن إتمامه. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص177. المعيار 26|12
[36] . الشبلي، **مدونة النوازل التونسية**، ص36.
[37] . **ترتيب المدارك**، ج3 ص202-209
[38] . الشبلي، مدونة النوازل التونسية، ص37.
[39] . نفح الطيب، ج2 ص46. الدكتور الجيدي رحمه الله، **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، ص16.
[40] . الفكر السامي، ج1 ص336. الشبلي، مدونة النوازل التونسية، ص17.

[41] . نفح الطيب، ج4 ص202. **اصطلاح المذهب المالكي**، ص88.
[42] . ابن حزم، **في فضل الأندلس وذكر رجالها**، تح إحسان عباس، (دت).

قائمة المصادر

. أبو القاسم البرزلي، جامع نوازل الأحكام، تح محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.
ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطا، تح محمد عوض الله دار الكتب العلمية، 1427
أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، دار صادر بيروت
ـ التّميمي أبو العرب، طبقات علماء إفريقيّة، ت علي الشابي، تونس. 1969.
التّميمي أبو العرب، كتاب المحن، ت ي. الجبوري، دار الغرب الاسلامي، بيروت.1938.
. أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
ـ الخشني إبن حارث، طبقات علماء إفريقيّة، ت بن شنب، الجزائر. 1914.
ـ إبن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ت عبد الله عنّان، القاهرة، 1973.
ـ إبن خلدون، المقدّمة، الدار التونسيّة للنشر، 1984.
. الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، (دت).
. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة.2001.
ـ ابن الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقيّة والمغرب، القاهرة، 1994.
ـ ابن ابي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، نشر دار الغرب الاسلامي بيروت.1999.
. ابن أبي زيد القيرواني، الجامع في السير والأخبار، ت أبو الأجفان، دار الغرب بيروت. 1983.
ابن أبي زيد، الذب عن مذهب الإمام مالك، تح محمد العلمي وعبد اللطيف الجيلاني ومصطفى عكلي، الرابطة المحمدية للعلماء ـ مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث المملكة المغربية،2011.
ـ سحنون بن سعيد، المدوّنة الكبرى، دار صادر بيروت (د ت) 6 ج.
الشاطبي، فتاواه، تح محمد أبو الأجفان، تونس. 1984.
الشاطبي، كتاب الاعتصام والموافقات، فتاواه، تح محمد أبو الأجفان، تونس. 1984.
ـ ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ت ش.توراي، القاهرة، 1991ـ
القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح ابن تاويت الطنجي وعبد القادر الصحراوي ومحمد
بن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1981.
القاضي عياض، الفتاوى، تح محمد بنشريفة، دار الغرب الإسلامي بيروت. 1990.

المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيّة وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ت بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1983. 3ج.

ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400ه.
.ابن حزم، في فضل الأندلس وذكر رجالها، تح إحسان عباس، (دت)

ابن حيان، المقتبس في تاريخ الأندلس، تحقيق اسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، الدار البيضاء، 1990.
برهان الدين بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تح ج. مرعشلي، دار الكتب العلمية بيروت. 2001.
المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، 1988.
مالك بن أنس، الموطأ، تح صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
ابن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، تح محمد عبد القادر عطا. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1997
ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح أ.إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. (دت).
. ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تح إ. الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت،1983.
. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تعليق عبد الحليم محمد عبد الحليم، الطبعة الثانية: ١٤٠٣م، دار الكتب الإسلامية القاهرة .
القاضي عبد الوهاب البغدادي، التلقين في الفقه المالكي، الطبعة الأولى: 1424.
. القاضي ابن العربي، العواصم من القواصم، تح عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر. (دت)
الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، تح محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1981.
الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، تح الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم بيروت، 2006.
محمد بن عبد الله بن محمد اليفرني المكناسي، مجالس الحكام والقضاة، دار ابن حزم، بيروت، 2015.

قائمة المراجع

. الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دراسة وتحقيق م.ط.الميساوي، دار النفائس، عمان. 1999.
. عمر الجيدي، تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1407ه/1987م.
الهادي الدرقاش، ابن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره وكتاب النوادر والزيادات، دار قتيبة بيروت، 1989.
الشبلي عبد الكريم، مدونة النوازل التونسيّة، مقاربة تاريخية ومنهجية، مجمع الأطرش تونس. 2023.
م. الطالبي، دراسات في تاريخ إفريقيّة، منشورات الجامعة التونسية،1982.
ح حسني عبد الوهاب، كتاب العمر في المصنّفات والمؤلّفين التونسيين، تح المطوي والبكّوش، بيت الحكمة تونس. 1990.
محمد الغضبان،" الغش في المسكوكات في العهدين الفاطمي والزيري"، مجلة IBLA عدد 195، جوان2005.

غراب سعد، " كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية مثال نوازل البرزلي"، حوليات الجامعة التونسية، العدد16، 1978م .
الغضبان محمد بن الحبيب، "رحلات التجار من افريقية إلى صقلية والمشرق في القرنيين 4-5هـ/10-11م من خلال بعض النوازل والفتاوى" ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد139، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس2010 .
محمد الغضبان، المسكوكات الإسلامية بافريقية في العهدين الفاطمي والزيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2007.
عبد المجيد النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، دار الغرب الإسلامي، 2006.
وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، دار الطليعة ،بيروت. 2001.
محمد بن حسن شرحبيلي تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. 2000.
القطان، مناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، مكتبة وهبة، ط5. 2001.
محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الرباط، فاس. 1340ه.
محمود الشهابي، الفقه تطوره ومراحله، تر لجنة الهدى، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. 1992.
فهد الرومي، فقه تاريخ الفقه، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت، 2014.
محمد بن حسين الجيزاني، فقه النوازل: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار ابن الجوزي. 2006.
محمد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. 2000.
الإمام مالك وكتابه الموطأ، دار الزهراء، الرياض، 2008.
نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، تبر الزمان تونس 2004.

المراجع الأجنبيّة:

D. AYALON, The Impact of firearms on muslim world. Princeton, 1975
M. Rosser-Owen (eds.), The Aghlabids and their Neighbours. Art and Material Culture in 9th–century North Africa, Leiden – Boston, Brill, 2018, pp. 321-337.
D BRAMOULLE, les Fatimides et la mer (909-1171), Brill, 2019.
E. BOSWORTH, "Les Armeés du prophète" éd B. Lewis, Paris 1981.
F. DACHRAOUI, Le Califat Fatimide au Maghreb, STD, Tunis, 1981.
DOZY , Supplément au dictionnaires arabes.2è éd. Beyrouth.1981.
A.GROHMANN, Chrestomathie de papyrology arabe, ed R.KHOURY, Brill, Laden-Kohen, 1993.
GUICHARD (P.), "Les Etats musulmans du Maghreb", dans *Maghreb Médiéval*, ed. F.GABRIELLI, Edisud, Paris, 1991.

Y. KAMAL, Monumenta catographica Africa et Aegypti, Frankfurt, reéd 1987.
M. KHADDOURI, War and peace in the law of Islam, 2è ed Baltimore, 1955.
Miquel (André) , La Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XIe siècle. Paris, La Hay, Mouton, 1973-1975.
CH. PELLAT, «Nazila », EI^2, tVI p1054-5.
H.DAIBER, « Massail wa Adjwiba », EI^2 tV p62-4.
M. TALBI, Etudes d'Histoires Ifriqiyenne, Tunis. 1982.
Talbi Mohamed Quelques données sur la vie sociale en Occident musulman : d'après un traité de Hisba du XVe siècle
TERRASSE (H.),"Un tournant de l`histoire musulmane", In *HESPERIS*, t 34 (1947). pp 307-321.
E. TYAN, Fatwa, EI^2 p886.
E.TYAN, Institution du droit public musulman, Paris, 1956.

Itineraries and Domains of Fikh in the Upper Middle Ages: The communication between Maliki jurists in the Orient and the Occident

Dr. Abdelkarim CHEBLI
Hight Institut of Human Sciences University of Jendouba Tunisia
Majoring in Medieval History
chebliabdelkrim@yahoo.com
00216 58656787

Abstract

The Islamic Maghreb is distinguished by the legal and social dominance of the Maliki school of thought..The charisma of its jurists and the "power of the Sultan" allied to spread throughout Morocco and Andalusia and dominate its institutions. The Malikis established a strict doctrinal system that got rid of all its competitors from the Awza'is Hanafis Dhahiries Idrisides and Ismailis!

The Malikis did not dispense with the knowledge of the oriental Malikis, so the distribution of knowledge were active towards the Orient since Malik throughout the Middle Ages, for pilgrimage and educational attainment by the scientists of Mecca Medina and Iraq. And if there are many justifications for the dominance of the Maliki school of thought, and the Moroccans' adherence to and aversion to the rest of the schools. While Ibn Hazm Al-Dhaheri acknowledged: "Two doctrines spread at the beginning of their command of leadership and power, the doctrine of Abu Hanifa and the doctrine of Malik bin Anas." Ibn Khaldun explained it with several subjective and objective factors. Does this explain the persistence of the Maliki kingdom of Morocco and its continuity to this day?

Keywords: Maliki - Jurists - Maghrib - Mashreq